أثر شركات التأمين على النشاط الإقتصادي في السودان
(دراسة حالة شركات التأمين العاملة بولاية النيل الأبيض)

Impact of insurance companies on economic activity in Sudan
(Case study of insurance companies operating in The White Nile State)

أحمد ضوالبيت احمد [1]، بلعابد فايزة [2]* ، مخلوفي عزوز [3]

[1] جامعة الإمام المهدي (السودان)، ahmeddawelbait79@gmail.com

[2] جامعة طاهري محمد بشار،(الجزائر)، b.fayza@yahoo.fr

[3] جامعة عمار ثليجي بالأغواط،(الجزائر)، az.makhloufi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/18 تاريخ القبول: 2022/04/19 تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير شركات التأمين على النشاط الاقتصادي بالسودان، من خلال زيادة حجم الاستثمار، افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين شركات التأمين والنشاط الاقتصادي في السودان، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي و الاستبانة لدراسة الحالة. و عن نتائج الدراسة التأمين أداة لحماية أصحاب المشروعات الاقتصادية لمواجهة المخاطر المفاجئة التي تسبب الأضرار الاقتصادية كما يحفز على زيادة حجم إنتاج السلع، إضافة إلى تحقيق الاستقرار بالميزان التجاري وتفعيل النشاط الاقتصادي. أوصت الدراسة الاهتمام برفع مستوى الوعي التأميني، و بضرورة توفير التغطيات التأمينية من أجل تحقيق الوفرة.

الكلمات المفتاحية: تأمين؛ مخاطر؛ إستثمار؛ نشاط إقتصادي في السودان؛ شركات التأمين.

تصنيف JEL: G22 ، E22

Abstract: *The study aimed to highlight the impact of insurance companies on economic activity in Sudan, by increasing the volume of investment, the study assumed a statistically significant relationship between insurance companies and economic activity in The Sudan. Analytical descriptive and resolution methods have been used to study the case. The results of the study include insurance as a tool to protect economic entrepreneurs against sudden risks of economic damage. It also stimulates an increase in the volume of commodity production, as well as trade balance stability and the activation of economic activity. The study recommended attention to raising the level of insurance awareness and the need to provide insurance coverage for abundance*

***Keywords**: Insurance; Risks; investment; Economic activity in the Sudan; Insurance companies*

Jel Classification Codes: G22 .E22

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

التأمين يعتبر من القطاعات المهمة في عملية الإنشاء وعمليات التمويل وكذلك دورة رأس المال إذ يعتبر التأمين ضامن لإسترداد رأس المال في حالة تعرض المشروع الإستثماري الى المخاطر، الحريق، السرقة، تسرب المياه والفيضانات وتساقط أجسام الطائرات ويغطي التأمين أخطاء المقاولين و إنفجار الغلايات و كذلك التركيبات الهندسية وان إعادة الأموال المقرضة من قبل البنوك ومؤسسات التمويل للمستثمرين مهم في دورة الاقتصاد. وذلك لتحديد المشاريع الاستثمارية وإدخال مستثمرين جدد وبذلك تكون التغطية اشمل وان المشروعات الصغيرة لها دور كبير في إخراج الأسر من دائرة الفقر وإدخال اعدد كبيرة من الأسر في دورة الاقتصاد.

مشكلة الدراسة: إن صناعة التأمين من الأنشطة التي تساعد على استقرار النشاط الانتاجي وبالتالي تفعيلها، و يمكن تلخيص مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

1- ما أثر شركات التأمين على النشاط الاقتصادي في السودان ؟
2- هل شركات التأمين تحفز على الدخول في عملية الاستثمار ات؟

أهمية الدراسة: التأمين من القطاعات الهامة في أي إقتصاد سواء كان متقدم أو نامي، من خلال التصدي للمخاطر بتعويض الضرر للحفاظ على سير النشاط الاقتصادي الجاري. من هذا المنطلق سوف نحاول بهذا المقال تسليط الضوء على واقع قطاع التأمينات من حيث دوره في تطوير وتنمية النشاط الاقتصادي السوداني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. التعرف على الدور الذي تقوم به شركات التأمين في زيادة حجم الاستثمارات.
2. معرفة كيفية زيادة حجم الإنتاج من خلال شركات التأمين في السودان.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية.

1. شركات التأمين تلعب دوراً مهماً في تفعيل و تنمية النشاط الاقتصادي بالسودان.

الفرضية الفرعية.

2. شركات التأمين تقلل مخاطر المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى الدخول في الاستثمارات وهذا يدعم النشاط الاقتصادي .

منهج الدراسة:

تم إعتماد المنهج الوصفي لسرد الإطار النظري بهذا المقال، كما تم اعتماد المنهج التحليلي في دراسة الحالة والمنهج الاستقرائي في اختبار الفروض ثم المنهج الاستنباطي لوضع التصور العام للدراسة.

مصادر جمع المعلومات :

1. مصادر أولية : الاستبانة.
2. مصادر ثانوية : الكتب، المجلات، الرسائل العلمية، والانترنت.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: السودان، شركات التامين (ولاية النيل الأبيض).
2. الحدود الزمانية: 2019م

هيكل الدراسة:

يتكون هذا البحث من المقدمة و ثلاثة مباحث وخاتمة، المقدمة تشتمل على الاطار المنهجي والدراسات السابقة، المبحث الأول شركات التأمين، المبحث الثاني دور التأمين على النشاط الاقتصادي في السودان، المبحث الثالث الدراسة الميدانية، الخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات وأخيراً المراجع والهوامش.

ثانيا: الدراسات السابقة

دراسة حسين (2016م) (حسين الرضي عبيد محمد، 2016م)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التأمين على الميزان التجاري في السودان (1990-2012م) والعوامل المختلفة المسببة لهذا الاثر وانعكاسات ذلك على تحفيز التجارة الدولية، إفترضت الدراسة أن التأمين كأحد مكونات الميزان التجاري تربطه علاقة طردية بتحفيز الصادرات، كذلك يعمل التأمين على حماية رأس المال من المخاطر المؤمن عليها، انتهجت الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، توصلت الدراسة الى وجود علاقة مباشرة بين نمو أقساط تأمين الصادرات وتحسين موقف الميزان التجاري السوداني، كذلك توصلت الدراسة الى أن التأمين يعمل على حماية رأس المال من المخاطر المؤمن عليها ويوفر حالة الطمأنينة والاستقرار ويعمل على تنمية المبادلات التجارية، أوصت الدراسة بتطوير صناعة التأمين من خلال إظهار بند التأمين في الميزان التجاري وتهيئة شركات التأمين المحلية لمواجهة اثار تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات.

دراسة عبد الله 2010م (عبد الله محمد عبد الله، 2010م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأمين الحريق وأخطاره وانواع التغطيات المتاحة في سوق التأمين السوداني والالمام بجوانب القصور، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في معالجة

البيانات التي تم جمعها عبر استبانة الاستقصاء من شركات التامين والمؤسسات الصناعية وبيانات هيئة الرقابة والاشراف على اعمال التأمين، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية حريصة على التأمين ضد الحريق وأن البرامج التثقيفية لشركات التأمين ضعيفة وهناك بطء في تسوية مطالبات الحريق وان المؤسسات الصناعية ليس بها ادارة مخاطر، توصي الدراسة بأنه لابد من انشاء ادارات خاصة بالتثقيف التأميني من جانب شركات التأمين وادارات خاصة بالمخاطر في المؤسسات الصناعية .

دراسة مكتب الابحاث الاقتصادية الامريكي (2009م) (مكتب الأبحاث الإقتصادية الأمريكي، 2009م)

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر العمالة الأجنبية في ظل النظام الليبرالي وتغطية خدمة التأمين لإصابات العمال في المؤسسات ذات الإنتاج الموجه للأسواق الخارجية، و أثر النظام الليبرالي في الولايات المتحدة الامريكية على خدمات التأمين في ظل التوازن الجزئي لنظام التجارة الخارجية والاستثمار المباشر ،تم استخدام نموذج الثقل وهو نموذج ذو معادلات رياضية يستخدم لقياس درجة الحساسية، و عند اجراء اختبار الحساسية لحوالي 3522 عامل وجد أن نسبة 75% من العمالة الاجنبية بالمؤسسات الانتاجية ذات الانتاج الموجه للتصدر حساسة إتجاه برامج تأمين العمالة، توصلت الدراسة إلى أن خدمات تأمين العمال تؤثر بما يعادل 62% على السلع الموجهة للتصدير في ظل توازن جزئي للتجارة الخارجية، اعتمدت الدراسة على وسائل تحليل البيانات الكمية ونحصر فقط اوجه القصور في تركيزه على أثر التأمين بشكل جزئي من خلال اثر العمالة في المؤسسات الانتاجية، كما ركز على العمالة الاجنبية فقط .

دراسة حنان (2008م): (حنان البريحباوي الحمصي، 2008م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر توزيع الفائض التأميني على التوسع في الخدمات التأمينية لشركات التأمين الإسلامي ودوره في انتشار الفكر التأميني الإسلام، أهم نتائج الدراسة عدم توزيع الفائض التأميني لحين التوصل إلى المخصصات والاحتياجات المطلوبة واعتبارها احد أهم المتطلبات الرئيسية للحفاظ على شركات التكافل من المخاطر المستقبلية. و في ما يخص توصيات الدراسة تمثلت في ضرورة قيام شركات التأمين الإسلامي الأخذ بكافة الخطوات الكفيلة لتحقيق أكبر فائض تأميني ممكن من خلال اختيار الاستثمار الأفضل للأقساط المتجمعة من اشتراكات المستأمنين بأنشطة استثمارية مجدية ومباحة شرعاً، بالإضافة إلى حُسن الاختيار من بين شركات إعادة التامين العالمية عند قيام الشركات بإعادة التأمين على عملياتها.

دراسة أيمن (1999م) : (أيمن محمد عبد المعطي محمد، 1999)

يهدف البحث إلى تقديم دراسة تطبيقية لسوق التأمين السعودي وشركات التأمين التبادلية العاملة فيه وتقويم نشاط هذه الشركات شرعيا و اقتصاديا. إعتمد الباحث المنهج الوصفي، و

التحليلي ،و الاستنباطي، والاستقرائي بحسب جوانب الدراسة، و عن نتائج البحث ضخامة الإقبال على التأمين في السوق السعودي و الذي يعد في المركز الأول عربيا من حيث الأقساط المعاد تأمينها، كذلك ليس هناك أي رقابة أو تنظيم قانوني لشركات التأمين في السوق السعودي، أيضا حققت معظم شركات الدراسة نجاحا نسبيا في التقويم الاقتصادي، إلى جانب إنعدام نظام محاسبي معياري موحد تنظم على أساسه شركات التأمين في السوق السعودي ،و لا توجد هيئة رقابة شرعية موحدة على مستوى العالم الإسلامي أو العربي أو السعودي للنظر في سلامة نشاط شركات التأمين التبادلي .

2. الإطار النظري لشركات التأمين.

1.2 التأمين في اللغة و الإصطلاح:

التأمين في اللغة:

التأمين في اللغة من الأمن و هو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وأصل الاشتقاق اللغوي و هو أمن أمناً وأماناً وآمنة أي اطمئنان و لم يخف وبيت آمن، أي ذو أمن كما قال الله تعالى وتبارك على لسان إبراهيم عليه السلام (ربي أجعل هذا البلد آمناً)، فالتأمين في اللغة هو منح و توفير الطمأنينة للنفوس وإزالة الخوف .

التأمين في الإصطلاح:

هو نظام إجتماعي يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن. والذي تعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها، هذا التعريف يظهر طبيعة التأمين للنظام و يبعد عنه نوعية التأمين، حرفية التعاقد و وسيلة التأمل و طرق الحساب حيث إن ذلك ليس له حكم ثابت في التأمين بل يتغير من حالة إلى أخرى (محمد الحاج عبد الله موسى، 2000، الصفحات 22-23). كذلك التأمين هو (عقد بمقتضاه يلتزم المؤمن أن يؤدى إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن للمؤمن) (سلامة عبد الله، 1967م، صفحة 47)

التأمين عبارة عن خدمة تقدمها شركة التأمين إلى المؤمن له، وهذه الخدمة تنحصر في تغطية الخطر المادي المعرض له المؤمن له مقابل أن يدفع مبلغاً معيناً إلى شركة التأمين التي تتعهد له بسداد القيمة المادية للخطر المغطى إلى أن الشركة تكون معرضة لسداد مبلغ التأمين في أي وقت خلال فترة التأمين (محمد شوقي بشاري، بدون سنة نشر، الصفحات 9-10). التأمين نظام إجتماعي يحول عدم التأكد من تحمل خسارة كبيرة نسبياً و قيمة الشيء المعرض للخطر إلى التأكد من تحمل خسارة صغيرة نسبيا (أحمد سيف الإسلام محمد منصور، 1991م/1995م، الصفحات 56-59). وقد برز عقد التأمين إلى الوجود في الميدان التجاري أولاً ثم امتد إلى الحالات الأخرى، ثم و ضعت للتأمين أسس و

قواعد منظمة و إن أول نظام للتأمين البحري سمي بإسم أوامر برشلونة الذي صدر في عام 1435م. (محمد الفاتح محمود المغربي، 2010م، صفحة 46)

2.2 أهمية التأمين.

توفير الخدمات و المنتجات التأمينية الشاملة عبر الشركات العربية أو بالمواصفات الدولية، كما يطور بيئة الشركات وأحجامها عبر زيادة الرأسمالية وخلق كيانات ذات قدرات كافية وقادرة على مواجهة الاحتياجات الآنية والمستقبلية في قطاع التأمين وإعادة التأمين بما يحقق لهذه الشركات التمتع بمزايا تنافسية عالية ويعد من خروج الأموال الموظفة في عمليات إعادة التأمين. (www.aasat.com/ae+isl-asp، 2018م)

لأنشطة التأمين التي تتولاها منشآت أو هيئات خاصة أو عامة دور عظيم في تحقيق الإستقرار الإجتماعي لأفراد المجتمع عن طريق توفير عوامل للأمان والاطمئنان إتجاه أي أضرار، كذلك تلعب منشآت التأمين دوراً كبيراً في إدارة الأخطار التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة من المشروعات الإنتاجية و بهذا تدفع منشآت التأمين بصفة خاصة وأصدرت العديد من التشريعات المنظمة لهما حماية لحقوق حملة وثائق التأمين . (أحمد صلاح عطية، 2004، صفحة 13)

3.2أهداف التأمين.

التأمين من الأنشطة الربحية ذات الأهداف المتعددة والتي من بينها:

1. توفير حجم ملائم من المدخرات التي يمكن الإعتماد عليها كأحد مصادر تمويل استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة .
2. تغطية الأنواع المختلفة من الخطر التي يتعرض لها الفرد و المنشآت .
3. المحافظة على الموارد والقومية (الثروة القومية) واستهداف ما يتلف منها نتيجة تعرضها للأضرار التي تؤدي إلى نفادها أو جزء منها .
4. تمكين الأفراد والمنشآت من التخطيط في ظل عوامل ومتغيرات يمكن قياسها بدرجة مرتفعة نسبياً من التأكد وذلك نتيجة تعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم مستقبلاً من جراء أضرار الخطر المختلفة والمتوقع حدوثها .
5. التأمين أيضاً نشاط خدمي واقتصادي يهدف إلى تقديم خدمات نتيجة خسائر الخطى سواء كانت بشرية أو مادية و تأخذ هذه الخدمات شكل التعويض .
6. وأنه نشاط تعاقدي فنشاط التأمين يبدأ عن طريق إبرام عقد بين المؤمن والمؤمن له، وشركة التأمين هي المؤمن (عبد الماجد عبد الله حسن أحمد، صفحة 173)

4.2 **خصائص التأمين.**

إنه عقد تأمين جماعي يتم تنفيذه بوكالة من المستأمنين، فجميع المستأمنين يجمعهم عقد التأمين التعاوني بحيث يكون لكل منهم صفة المؤمن لغيره و المؤمن له فهو مؤمن له لأنه يشترك في التأمين آخذ صفة المستفيد و أكتسب بذلك حق الحصول على التعويض عن الخسارة التي قد تلحق به إذا ما ألم به الخطر المؤمن منه، و هو أيضاً مؤمن لغيره من خلال أقساط أو أخطار التأمين كمشترك في التأمين فالمال الذي يدفع كتعويض لغيره عند وقوع الخطر له صفة الشريك فيه فهو يساهم بجزء من ماله في تلك التعويضات على سبيل التبرع أما عقد الوكالة فيه يشتمل بقيام شركة التأمين لإدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين نيابة عن المستأمنين أنفسهم لأجل معلوم، فنظراً لكثرة المستأمنين (المشتركين في التأمين) تقرر إدارة العمليات التأمينية بأنه لا بد أن تتولى إدارة التأمين جهة أخرى متخصصة تكون مهمتها قبول عضوية المستأمنين و استيفاء أقساط التأمين و دفع التعويضات للمتضررين بأسس ومقاييس محددة وبأسلوب علمي، و هذه الجهة هي شركات التأمين الإسلامية إنه لا يقتصر من حيث الغاية على ترميم آثار المخاطر بل يتعدى بتحقيق الأرباح فالغاية الربحية في التأمين مقصودة تبعا لأصالته. (أحمد سالم ملحم، 2004م، الصفحات 61-64)

5.2 أنواع التأمين.

التأمين البحري:

هو أحد أفرع أنواع التأمينات إذ يجمع المؤرخون أن التجار قد مارسوا هذا التأمين منذ سبعمائة عام من الآن، و بالرغم من التحديد فإنهم يختلفون في تحديد تاريخ ظهوره على وجه الدقة وعلى المكان الذي ظهر فيه لأول مرة و اختياراً على جنسية مقترعيه و مستعمليه أيضاً، ويذكر المؤرخ فيلاتي الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي إن التأمين على المنقولات المشحونة بالسفن يعقد تعويض الخسارة التي تنتج عن أخطار البحر. أول ما ظهر في هبردايا عام 1882م و من المؤكد وصوله إلى لندن عن طريق المبادلين، و قد تطورت أركان التأمين البحري عن طريق قهوة لويرز الشهيرة التي نظمت الاكتتاب بعد أن كان يؤديه التاجر كعمل إضافي، فتحولت إلى مؤسسة في عام 1871م وصدر قانونها في نفس العام ومهمتها تسيير عملية التأمين وحماية المصالح البحرية لأعضائه وتجميع المعلومات البحرية وأول قانون إنجليزي للتأمين البحري صدر في عام 1901م هذا التأخير بهذه المنشأة الأجنبية للتأمين في انجلترا ونفور الإنجليز عن تطبيق القانون . (محمد الحاج عبد الله موسى، مبادئ التأمين وتجربة السودان، 2006، صفحة 22_23)

التأمين على الحياة :

نشأ مقترناً مع التأمين البحري والدليل على ذلك عقد التأمين المسجل في لندن عام 1583م على حياة شخص اسمه وليم جميتر بمبلغ قدره [383جنيه استرليني] وكانت مدة التأمين في بدايته لا

تزيد عن سنة، و في عام 1757م ظهرت التغطية الشاملة للتأمين على الحياة وفي عام 1699م تم إنشاء أول شركة إنجليزية للتأمين وهي *Sosoet of Surance of or widows gowphan*، ووثائق التأمين على الحياة تغطى على خطر الوفاة أو خطر الحياة والوفاة معاً ونستخدم جداول الحياة وجداول الوفاة لحساب قسط التأمين، وبين جدول الوفاة عدد الذين توفوا وبقوا على قيد الحياة سنة بعد أخرى من بين عدد من الأشخاص الذين كانوا في نفس السن في بداية الجداول، و بجانب ذلك يحدد الجدول أشياء أخرى تتعلق بحياة هؤلاء عند دفع الأقساط بمعنى انقضاء العقد وأخطار هذه الوثائق تتزايد بمرور السنوات ويقل الخطر في أولها مما يعني وفرة في الأقساط وتستثمر وتحفظ في الاحتياطي الحسابي والخسارة فيها كلية والخطر مؤكد الوقوع ولكن تاريخه غير معروف.

3. أثر التأمين في النشاط الاقتصادي في السودان.

التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) وحتى يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤّمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة. و مع كل هذا يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الإقتصاد الوطني و يصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى و بالتالي على المر دودية الإقتصادية من خلال : (أقاسم نوال، 2001م، صفحة 38)

1.3 تكوين رؤوس أموال و تمويل المشاريع:

يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، و منه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...)، و بالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد و بالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

2.3 التأمين مصدر للعملة الصعبة:

تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الموال، تعويض المتضررين...، وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا حسب السنوات و حسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة و العكس صحيح.

3.3 **التأمين وسيلة ائتمان:** يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدها للموردين و بالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للإقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة والضمان الذي يمنحه.

4.3 التأمين وميزان المدفوعات:

يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات و بالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج و كذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج. وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة و الأموال الصادرة، و بالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.

5.3 التأمين والتضخم:

يلعب التأمين دور مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة و هذا من خلال:

أ. الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز الموال التي كانت ستنفق.

ب. يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع و الخدمات المعروضة و في النهاية التوازن بين العرض والطلب.

6.3 التأمين و الدخل الوطني:

لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلا بد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد و علاقته مع الناتج الوطني الخام. و كلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليل على تطور البلد المعني، ويساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة و تقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم العمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة و مجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير. (أقاسم نوال، 2001م، صفحة 38)

4. الدراسة الميدانية.

1.4 إجراءات الدراسة الميدانية:

من الإجراءات التي اتبعها الباحث في التخطيط للدراسة الميدانية توضيح خطوات تصميم استمارة البحث، وصف لمجتمع وعينة البحث، و تقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الصدق الظاهري والاتساق الداخلي بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. و ذلك على النحو التالي.

2.4 مجتمع و عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في جزء من شركات التأمين العاملة بولاية النيل الابيض وهي شركة التامين الاسلامية وشركة شيكان للتأمين، حيث تم اختيار عينة عشوائية قوامها 28 مفردة من مجتمع الدراسة و هم اقتصاديون و موظفي شركات التأمين، ما يمثل 70% من مجتمع الدراسة.

أولاً: تصميم استمارة الدراسة.

من اجل الحصول على المعلومات و البيانات الأولية لهذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة (.أثر شركات التامين على النشاط الاقتصادي في السودان)، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة البحث ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

صدق و ثبات الأداة :

الثبات يعني استقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس، و بالتالي يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، و كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأدلة كلما زادت الثقة فيه، واتبع الباحث طريقة معامل الفا كرونباخ لمعرفة ثبات الاستبانة، والجدول أدناه يوضح معامل الثبات.

جدول 1: معامل الثبات.

عدد الحالات	عدد العبارات	قيمة معامل الفا
28	10	0.75

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن قيمة معامل الثبات 0.75 وهو ثبات عالي يفوق 60%

3.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل بيانات البحث الميدانية:

1.3.4 الأساليب الإحصائية الوصفية.

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص و ملامح تركيبة مجتمع البحث وتوزيعه، و قد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة .

2.3.4 الوسط الحسابي:

تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات البحث، حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة موافق بشدة والوزن 4 لعبارة موافق والوزن 3 لعبارة لا أدري، والوزن 2 لعبارة لا أوافق ٍوالوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

3.3.4 الانحراف المعياري:

تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبانة.

4.3.4 استخدام اختبار(مربع كاي).

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض البحث عند مستوى معنوية 5% ،و يعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً . أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض) البحث غير صحيح.

5.3.4 اختبار ألفا كرنباخ:

تم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات البحث للتحقق من صدق الأداء ،ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة ألفا كرنباخ عن (60%) .

5. **عرض ومناقشة النتائج:**

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأمين والنشاط الاقتصادي في السودان.

جدول 2: التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الأولى.

العبارات	معيار النتيجة				
	أوافق بشدة	**أوافق**	**محايد**	**لا أوافق**	**لا أوافق بشدة**
يشكل التأمين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار	17 %60.7	8 %28.6	1 %3.6	2 %7.1	-
ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة التامين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي	17 %60.7	9 %32.1	2 %7.1	-	-
يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط	7 %25	13 %46.4	7 %25	1 %3.6	-
يساهم التامين في توفير التغطيات التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة	14 %50	11 %39.3	2 %7.1	1 %3.6	-
يسهم التامين في تسهيل حركة الصادرات والواردات.	11 %39.3	13 %46.4	2 %7.1	2 %7.1	-

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان2019م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

1. أن نسبة من أفراد العينة يوافقون على أنه يشكل التأمين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار السلع.(89.3%)، أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(3.6%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.1%) مما يعني أنه يشكل التامين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم الى زيادة أسعار السلع.

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة التامين، وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي. بنسبة(92.1%)، أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(7.1%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%) مما يعني أن ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة التأمين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي.

3. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي بلغت نسبتهم (71.4%)،أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(25%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.6%) مما يعني أن يسهم التأمين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي.

4. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن يساهم التأمين في توفير في توفير التغطيات التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة بلغت نسبتهم (71%)،أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(7.1%) ،بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.6%)، مما يعني أن يساهم التأمين في توفير التغطيات التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة.

5. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن يسهم التأمين في تسهيل حركة الصادرات والواردات بلغت نسبتهم (85.7%)، أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(7.1%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.1%) مما يعني أن يسهم التامين في تسهيل حركة الصادرات والواردات.

جدول 3: الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الأولى.

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
يشكل التامين اداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضرهم إلى زيادة أسعار السلع	4.42	.8780	23.14	3	0.000
ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة التامين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي	4.53	.6370	12.07	2	0.002
يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي	3.92	.8130	10.28	3	0.016
يساهم التامين في توفير في توفير التغطيات التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة	4.35	.7800	18.00	3	0.000
يسهم التامين في تسهيل حركة الصادرات والواردات.	4.17	.8620	14.57	3	0.002
إجمالي العبارات	**4.27**	**0.794**	**15.61**	**2.8**	0.004

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان2019م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.42) بانحراف معياري (0.787)، كما بلغت قيمة كآي تربيع (23.14) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على يشكل التامين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار السلع.

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.53) بانحراف معياري (0.637)، كما بلغت قيمة كآي تربيع (12.07) بمستوى معنوية (0.002) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح

الموافقين على أن ضعف الوعي التأميني يشكل عائقاً في صناعة التأمين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي.

3.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.92) بانحراف معياري (0.813) كما بلغت قيمة كآي تربيع (10.28) بمستوى معنوية (0.016) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي

4 . بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.35) بانحراف معياري (0.780)، كما بلغت قيمة كآي تربيع (18.00) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). ،و عليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على يساهم التامين في توفير التغطيات التأمينية، مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة.

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.17) بانحراف معياري (0.862)، كما بلغت قيمة كآي تربيع (14.57) بمستوى معنوية (0.002) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن يسهم التامين في تسهيل حركة الصادرات والواردات.

الفرضية الثانية: شركات التامين تقلل من مخاطر المشروعات الاستثمارية مما يؤدى الى الدخول في الاستثمارات وهذا يدعم النشاط الاقتصادي ايجابياً.

جدول 4: التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الثانية.

العبارات	معيار النتيجة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان	8 %28.6	12 %42.9	5 %17.9	3 %15.7	-
يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.	4 %14.3	8 %28.6	10 %35.7	4 %14.3	2 %7.1
راس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان.	3 %15.7	9 %32.1	3 %15.7	13 %46.4	-
زيادة أقساط التامين حتى يزيد من الاستثمار طويل الأجل.	3 %15.7	11 %39.3	4 %14.3	8 %28.6	2 %7.1
زيادة رأس مال شركات التامين يسهم في تشجيع الاستثمار.	10 %35.7	15 %53.6	2 %7.1	1 %3.6	-

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

1. أن نسبة من أفراد العينة يوافقون على أنه يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان(71.5%) أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(17.9%)بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (15.7%)مما يعني أنه يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان.

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.. بنسبة (42.9%) أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(35.7%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (21.4%)مما يعني أن

يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.

3. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أنه رأس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان..، بلغت نسبتهم (42.8%) اما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(10.7%)بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (46.4%) مما يعني أن رأس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان.

4. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن زيادة أقساط التامين حتى يزيد من الاستثمار طويل الأجل. بلغت نسبتهم (50%)أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(14.3%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (35.7%)، مما يعني أن زيادة أقساط التامين حتى يزيد من الاستثمار طويل الأجل.

5. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن زيادة راس مال شركات التامين يسهم في تشجيع الاستثمار.بلغت نسبتهم (89.3%)أما الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(9.7%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0%)، مما يعني أن زيادة رأس مال شركات التامين يسهم في تشجيع الاستثمار.

جدول5: الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعبارات الفرضية الثانية.

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان	3.28	1.117	7.71	4	0.103
يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.	3.07	1.119	10.28	3	0.016
راس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان.	3.17	1.188	10.21	4	0.037
زيادة اقساط التامين حتي يزيد من الاستثمار طويل الاجل.	4.21	0.738	19.14	3	0.000
زيادة راس مال شركات التامين يسهم في تشجيع الاستثمار.	3.75	0.967	16.28	3	0.001
إجمالي العبارات	3.49	1.025	12.72	3.4	0.031

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان2019م.

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (3.28) بانحراف معياري (1.117) كما بلغت قيمة كآي تربيع (7.71) بمستوى معنوية (0.1103) و هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.07) بانحراف معياري (1.119) كما بلغت قيمة كآي تربيع (10.28) بمستوى معنوية (0.016) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية

(5%) . و عليه فإن ذلك يشير إلىوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على إن يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.

3.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.17) بانحراف معياري (1.188) كما بلغت قيمة كآي تربيع (10.21) بمستوى معنوية (0.037) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على دائما ما رأس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان.

4 . بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (3.17) بانحراف معياري (0.738) كما بلغت قيمة كآي تربيع (19.14) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن زيادة أقساط التامين حتى يزيد من الاستثمار طويل الأجل.

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (3.75) بانحراف معياري (0.967) كما بلغت قيمة كآي تربيع (16.28) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن زيادة رأس مال شركات التامين يسهم في تشجيع الاستثمار.

6. خاتمة:

أولاً: النتائج

1. يشكل التامين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضرهم إلى زيادة أسعار السلع.
2. يسهم التامين في دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي.
3. يسهم ضعف السياسة الاستثمارية لقطاع التامين في التقليل من فرص تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان.
4. يسهم ضعف الطاقة الاحتفاظية لسوق التامين السوداني في استنزاف العملات الصعبة ويؤثر على ميزان المدفوعات.
5. رأس مال شركات التامين التعاونية لا يحفز المستثمرين في الدخول في الاستثمار في شركات التامين مما قلل من مساهمة قطاع التامين في التنمية الاقتصادية في السودان.
6. ضعف قطاع التامين في خلق فرص عمل ينعكس سلباً على مساهمته في حل مشكلة البطالة وبالتالي الإنتاج

ثانيا: التوصيات

1. الاهتمام برفع مستوى الوعي التأميني مما يسهم في رفع مستويات صناعة التامين وبالتالي يتأثر النشاط الاقتصادي.
2. ضرورة الاهتمام التامين في توفير التغطيات التأمينية مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة.
3. ضرورة زيادة إقساط التامين حتى يزيد من الاستثمار طويل الأجل.
4. ضرورة الاهتمام بزيادة رأس مال شركات التامين مما يسهم في تشجيع الاستثمار.
5. ضرورة إعطاء التامين أولوية كبرى لأنه يسهل من حركة الصادرات والواردات.

6. قائمة المراجع:

.www.aasat.com/ae+isl-asp (07 07, 2018م).

أحمد سالم ملحم. (2004م). *إعادة التأمين و تطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.

أحمد سيف الإسلام محمد منصور. (1991م/1995م). *الأصول العلمية و العملية للخطر والتأمين*. دار جامعة افريقيا للطباعة و النشر.

أحمد صلاح عطية. (2004). *محاسبة شركات التأمين*. الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع.

أقاسم نوال. (2001م). دور نشاط التأمين في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة.

أيمن محمد عبد المعطي محمد. (1999). شركات التأمين التبادلي العاملة في المملكة العربية السعودية، تحليل وتقويم من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي.

حسين الرضي عبيد محمد. (2016م). أثر التأمين على الميزان التجاري في السودان. جامعة الإمام المهدي، السودان: رسالة دكتوراه غير منشورة.

حنان البريحباوي الحمصي. (2008م). توزيع الفائض التأميني وأثره على التوسع في الخدمات الإسلامية. *الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية*.

سلامة عبد الله. (1967م). *دورة تقييم مئات التأمين* (المجلد الطبعة الثالثة). دار النهضة العربية.

عبد الله محمد عبد الله. (2010م). تأمين الحريق ودوره في تعويض الخسائر المالية. الخرطوم، جامعة النيلين، السودان: رسالة ماجستير غير منشورة.

عبد الماجد عبد الله حسن أحمد. (بلا تاريخ). *محاسبة المنشأت المتخصصة*.

محمد الحاج عبد الله موسى .(2000) .*مبادئ التأمين و تجربة السودان* .Vol)رقم الإيداع .(06دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة و النشر /رقم الإيداع .6/2000

محمد الحاج عبد الله موسى. (2006). مبادئ التأمين وتجربة السودان. دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة و النشر.

محمد الفاتح محمود المغربي. (2010م). تمويل مؤسسات. السودان: منشورات جامعة السودان المفتوحة.

محمد شوقي بشاري. (بدون سنة نشر). محاسبة شركات التأمين و الجمعيات التعاونية. دار الفكر العربي.

مكتب الأبحاث الإقتصادية الأمريكي. (2009م). تأثير خدمة التأمين في ظل الليبرالية الأمريكية على الأسواق الخارجية.